E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/C.7/1994/L.4/Add.6
2 March 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة الموارد الطبيعية
الدورة الثانية
٢٢ شباط/فبراير - ٤ آذار/مارس ١٩٩٤
البند ٩ من جدول الأعمال

اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثانية

مشروع تقرير

إضافة

المقرر: السيد باتريك م. شيبانغو

الفصل ــــــ

الجوانب التشريعية والمؤسسية لإدارة الموارد المائية

١ - نظرت اللجنة في البند ٦ من جدول الأعمال في الجلسة الثانية لفريقها العامل المعني بالموارد الطبيعية، المعقودة في ١ آذار/مارس ١٩٩٤. وكان معروضا عليها تقرير الأمين العام عن المسائل المؤسسية والقانونية في الإدارة المتكاملة للموارد المائية (E/C.7/1994/6).

٢ - وقدم التقرير ممثل إدارة خدمات دعم التنمية وإدارتها مؤكدا على أن المسائل المؤسسية التي تؤثر في إدارة الموارد المائية واسعة في نطاقها ولا تقتصر بالضرورة على القوانين المتعلقة بالمياه. وقال إنه وإن كان معظم البلدان ينظم ممارسة حقوق المياه (الاستخدام الفعال والمفيد) ويفرض شروطا عليها، فثمة أمثلة على حالات تصدر فيها حقوق المياه دون شروط. ويوجد اتجاه نحو السيطرة على تلوث المياه وحماية القيم البيئية المقترنة بالمياه. ومع تزايد استخدام المياه وتعاظم المخاطر البيئية، تميل البلدان نحو تنفيذ أحكام أكثر صرامة فيما يتعلق بإنفاذ القوانين. وقد أصبحت آليات حماية إمدادات المياه، مثل إنشاء مناطق حماية، ومراقبة المياه الجوفية تزداد شيوعا.

٣ - وقال إن البلدان تحاول استحداث بدائل لحل المنازعات، كالتوسط والتشاور. والعديد من البلدان يدرج في تشريعاته الخاصة بالمياه مبادئ تتعلق بالتنمية العلمية والتكنولوجيا وتشمل طائفة عريضة من المسائل، كمراقبة التلوث، وتوفير مياه الشرب، والمرافق الصحية.

٤ - وقال إن بعض المسائل، مثل تسويق المنتجات المتصلة بالمياه، والتقييم الصحيح للإعانات (بما في ذلك تقييم الآثار البيئية للإعانات الزراعية للري)، وتسويق حقوق المياه، أصبحت أكثر أهمية من ذي قبل في قوانين المياه والدعاوى المتصلة بالمياه.

٥ - وأخيرا، وردت إشارات الى الاتجاهات نحو إسناد إدارة الموارد المائية الى منظمات مستقلة عوضا عن وكالات القطاعات الفرعية؛ والى المخاوف من نقل بعض الخدمات المتصلة بالمياه الى القطاع الخاص (وتتعلق هذه المخاوف بضمان النوعية، والصمود الاقتصادي والمالي، والقياس، والبيئة)؛ كما أشير الى الافتقار الى المعلومات المناسبة.

٦ - وسأل الرئيس وبعض الأعضاء عن عدد البلدان التي طلب اليها توفير معلومات عن قوانين المياه والترتيبات المؤسسية، وعن عدد البلدان التي استجابت لهذا الطلب. وأشير الى أن الاستبيان أرسل عن طريق المكاتب المحلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الى المشتركين الذين حضروا الدورة الأولى للجنة ولكن لم يستجب جميعهم.

٧ - ولوحظ أيضا أن الفرع التشريعي هو المسؤول عادة عن وضع سياسات المياه وأنه ينبغي لعملية استحداث التشريعات أن تأخذ الموارد بأسرها في الاعتبار، وليس مصالح القطاعات الفرعية فحسب، تحت ضغط الناخبين. وقيل إن صياغة سياسات المياه عملية معقدة ومتداخلة الاختصاصات.

٨ - وأشادت اللجنة برفعة جودة التقرير وبهيكله المفيد. واقتُرح تضمين التقارير المقبلة المواضيع الإضافية التالية: اشتراك المستعملين؛ ونشر المعلومات المتصلة بالقوانين؛ وأهمية الترتيبات المؤسسية المناسبة ومشاكل الإدارة المجزأة للمياه؛ وكيفية التوفيق بين اللامركزية وإدارة المياه على نحو منهجي ومترابط؛ والعوامل المؤسسية والقانونية التي تحول دون الإدارة المتكاملة للموارد المائية. ودُعي الى دراسة خبرات عدة من البلدان الكبرى التي لديها وحدات مستقلة قوية في إدارة المياه. ورأى عدد من الأعضاء أن التقرير يفتقر الى معلومات عن الخبرة في البلدان الاستوائية والبلدان التي تندر فيها المياه في افريقيا وغيرها من المناطق. ورأوا أن من المستحسن توفير معلومات عن المناطق القاحلة، وعن صلة الظروف المناخية، ومدى الحاجة الى تحقيق التكامل بين إدارة المياه والأراضي. ولوحظ أن من الممكن لتقرير سابق أعدته الإدارة السابقة للتعاون التقني من أجل التنمية والنتائج التي توصل اليها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة

والتنمية (الأونكتاد) ومجموعة "غات"، أن تشكل جزءا من الوثائق المقبلة التي ستقدم في هذا الصدد. ولوحظ أيضا أن بإمكان اللجنة الاستفادة من اجتماع من المزمع عقده قريبا في مكسيكو عن مشاركة المستعملين.

٩ - ولخص ممثل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة في مجال التشريع والترتيبات المؤسسية، بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما في ذلك التقارير وحلقات العمل. واقترح ممثل البنك الدولي أن توجه التقارير المقبلة اهتماما خاصا الى مسألة مشاركة أصحاب المصلحة.

١٠ - واقترح إعداد تقرير للدورة الثالثة للجنة عن المسائل المؤسسية والقانونية والتنظيمية، بما فيها مسائل التسعير ومشاركة أصحاب المصلحة والمعوقات المؤسسية للإدارة الشاملة للموارد الطبيعية.

١١ - وفيما يتعلق بأنشطة ما بين الدورات، طلب الأعضاء أن تعد اللجنة تحت إشراف السيد روي رتلاند، لقطاع المعادن، والسيدة مالين فالكنمارك، لقطاع المياه، وثيقتين استراتيجيتين تطلعيتين موجهتين نحو السياسة العامة. وقصد لهاتين الوثيقتين أن تكونا ورقتي معلومات أساسية قصيرتين عن المسائل والحلول للعقد القادم، لينظر فيهما في الدورة الثالثة للجنة. وطلب مساهمة الأعضاء الآخرين بمدخلات.

- - - - -